



15 أوت 2019

من وزير المالية
إلى

السيد وكيل شركة

D.G.F.L.F

LE MINISTRE DES FINANCES
ET DES ÉVALUATIONS FISCALES

2883

الموضوع: حول النظام الجبائي للمبالغ الراجعة لشركتكم
المرجع: مكتوبكم الواردان بتاريخ 16 نوفمبر 2018 و 15 أفريل 2019..

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركتكم تعتزم إحداث تطبيق جديدة على "Google" تملكون حق ملكيتها وتتمثل في البيع بالمزاد العلني وتعتمد على مفهوم التجارة التضامنية "commerce solidaire" مبينين أن هذه التطبيق المبتكرة تمكن الحرفاء من اقتناء منتجات عن بعد من خلال المشاركة في المزاد العلني.

هذا، وأوضحتم أن خصوصية هذه التطبيق تتمثل في أن ثمن المنتج يتم دفعه عن بعد بطريقة تضامنية من قبل المشاركين في المزاد العلني وذلك كما يلي:

- يتعين على كل مشارك يرغب في اقتناء منتجات عن بعد عن طريق هذه التطبيق أن يكون له حساب بالبريد التونسي،
- عند كل مشاركة في المزاد العلني عن بعد، يتم اقتطاع مبلغ المشاركة من حسابه البريدي،
- عند نهاية المزاد العلني عن بعد، يتم فعليا دفع ثمن المنتج من قبل كل المشاركين غير أن مشارك واحد يفوز بالمنتج بالرغم من أنه لم يدفع إلا جزءا بسيطا من ثمنه،
- هذا المشارك يكون مطالب بتسديد بقية ثمن المنتج على أقساط ودون فوائد إلى حين استكمال خلاصه.

فطلبتم معرفة النظام الجبائي للنشاط الذي تمارسه شركتكم، مبينين أن المبالغ المرصودة بالحساب البريدي تبقى على ذمة المشاركين وليس لشركتكم حق التصرف فيها.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن المبالغ الراجعة إلى شركتكم في إطار نشاطها المتمثل في ترويج المنتجات عبر التطبيق الإلكترونية موضوع مكتوبكم تخضع للضريبة على الشركات طبقا لأحكام القانون العام ولا تنتفع بأي امتياز جبائي بهذا العنوان.

مع العلم أنه ولضبط النتيجة الخاضعة للضريبة على الشركات لشركتكم، لا تؤخذ بعين الإعتبار المبالغ المودعة من قبل الحرفاء والمرصودة في حسابات بريدية باعتبار أن هذه المبالغ لا تعتبر محاصيل للشركة.

غير أن المبالغ الأخرى الراجعة لشركتكم مقابل الخدمات التي تسديها في إطار نشاطها تؤخذ بعين الإعتبار لضبط النتيجة المذكورة. كما تخضع هذه المبالغ للخصم من المورد طبقا للنسب المنصوص عليها بالفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

هذا وفي صورة اقتطاع المكافآت الراجعة لشركتكم بنفسها، فإنها تبقى مطالبة في هذه الحالة، بإنجاز الخصم من المورد على المكافآت المذكورة ودفعها إلى الخزينة العامة للبلاد التونسية في الأجل المضبوطة لذلك، كما يتعين عليها تسليم نفسها شهادة في الخصم من المورد باسم المدين الفعلي وذلك بمناسبة كل عملية دفع. وتتضمن الشهادة المذكورة البيانات التالية:

- الهوية الكاملة للدافع،
- الهوية الكاملة للمدين الفعلي،
- الهوية الكاملة للمنتفع بالمكافآت،
- مبلغ العمولة الخام،
- مبلغ الخصم من المورد،
- المبلغ الصافي المدفوع.

هذا، ولمزيد التوضيحات حول الموضوع، يمكن الرجوع إلى المذكرتين العامتين عدد 26 لسنة 2014 وعدد 12 لسنة 2015 المتوفرتان على الموقع الإلكتروني التالي لوزارة المالية:

www.impots.finances.gov.tn

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
المدير العام
للدراستات والتشريع الجبائي
الإمضاء: سهام بوغديري نمصية